وفد تجاري يزور السعودية الشهر المقبل

اللحام لـ«الوطن»: نسعى لتحسين العلاقات التجارية والوصول إلى نتائج مهمة

رامز محفوظ

كشف رئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد أبو الهدى اللحام في تصريح خاص لـ«الوطن» أن زيارة وفد اتحاد غرف التجارة إلى السعودية من المقرر أن تتم في الرابع والعشرين من الشهر القادم.

وأكد اللحام أهمية الزيارة، موضحاً أن الاتحاد يتابع موضوع الزيارة وسيحضر لها من أجل الوصول إلى نتائج مهمة جداً لتحسين العلاقات التجارية خاصة أن العلاقة مع السعودية تعتبر من العلاقات المتميزة، مبيناً أنه خلال الأيام القليلة القادمة ستتم دراسة تشكيلة الوفد الذي سيزور السعودية.

ونوه رئيس الاتحاد بصدور قرار منذ نحو ٨ أشهر تقريباً من السلطات السعودية يسمح بتصدير المواد والبضائع من السعودية إلى سورية سواء أكانت هذه المواد ذات منشأ سعودي أم ذات منشأ أجنبي وموجودة في السعودية، معتبراً أن هذا القرار من التسهيلات الكبيرة التي صدرت عن السعودية وساهم في تحسن العلاقات التجارية بين سورية والسعودية.

وأوضح رئيس اتحاد غرف التجارة أن التبادل التجاري مع السعودية كان سابقاً أي قبل الحرب على سورية كبيراً ومنفتحاً جداً وكانت جميع البضائع والمنتجات السورية تصدر إلى السعودية وحالياً مع التطور الحاصل في كلا البلدين ودخول منتجات جديدة في الإنتاج أصبحنا نستورد منتجات جديدة تم تطويرها في السعودية، ولفت إلى أن المنتجات الزراعية السورية باتت مرغوبة ومطلوبة في السعودية باعتبار أنها مميزة وذات نوعية وجودة عالية والحكومة السورية تولي اهتماماً كبيراً للزراعة وتسعى لتنشيط الزراعة وتعمل على زيادة الإنتاج والدليل على أنها مرغوبة في السعودية زيادة صادراتنا من الخضر والفواكه.

وأكد اللحام أن البضائع السورية مطلوبة ليست في السعودية فقط إنما في جميع أنحاء العالم، ومع تحسن العلاقات التجارية مع السعودية بشكل أكبر في المستقبل القريب وزيادة الانفتاح التجاري بين البلدين سيزداد حجم الصادرات السورية وسينعكس ذلك إيجاباً على الواقع الاقتصادي.

وقال نائب رئيس اتحاد غرف التجارة السورية رئيس غرفة تجارة وصناعة طرطوس مازن حماد في تصريح له: إن هذه الزيارة تعتبر الأولى من نوعها منذ ثلاثة عشر عاماً وجاءت الدعوة بعد فترة من الاتصال والتواصل بين الاتحادين في البلدين الشقيقين لترتيب هذا اللقاء بما يسهم في تعزيز آفاق التعاون بينهما.

وبين حماد أن الوفد السوري سيجري خلال الزيارة محادثات مهمة مع الاتحاد السعودي ومع الجهات ذات العلاقة بالعمل التجاري والاقتصادي بهدف زيادة التبادل التجاري وتطوير العلاقات الاقتصادية لما فيه مصلحة الجانبين والبلدين الشقيقين.

وأوضح حماد أنه يتم حالياً التحضير المتكامل لزيارة الوفد ووضع برنامج تفصيلي لها بالتنسيق مع الاتحاد السعودي.

٣٠٠ ميغا واط دخلت للشبكة اليوم

الكهرباء لـ«الوطن»: ١٢٠ مليون يورو كلفة تأهيل مجموعات محطة حلب

حول سرقة الأسلاك: يومياً عشرات حوادث السرقة في مختلف المحافظات

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» عن دخول نحو ٣٠٠ ميغا واط اليوم للشبكة ما يرفع حجم التوليد لـ٢٢٠٠ ميغا واط بدلاً من ١٩٠٠ ميغا واط حجم التوليد اليومي خلال الأيام الأخيرة حيث تمثل ٣٠٠ ميغا واط نحو ١٥ بالمئة من حجم توليد الطاقة الذي كان متاحاً خلال الفترة الأخيرة، كما بين أنه سيتم إدخال مجموعتين في محطة توليد الدير على خلال الأسبوع المقبل حيث يتوقع أن تنتهي أعمال الصيانة الجارية حالياً وهو ما يسهم في تحسن نسبي بكميات التوليد التي ستكون متاحة على الشبكة.

وعن حال الكهرباء مع وقت الإفطار بين أن ضعف كميات التوليد يحد من قدرة التغذية على الشبكة لكن بالعموم يتم إدخال مجموعتين يومياً مساءً في الخدمة لبضع ساعات لتعزيز استقرار الشبكة.

وحول المشروعات التي يتم العمل عليها بين أن أهم المشروعات حالياً استكمال تأهيل مجموعات محطة حلب وهناك مشروع آخر يتم العمل عليه في محطة تشرين عبر التشاركية مع القطاع الخاصة لكن مازال المشروع قيد البحث ولم تتضح التكلفة التقديرية له ولكن التوجه نحو تنفيذ المشروع عبر التشاركية.

وقال: الوزارة مهتمة حالياً بتأهيل وتشغيل بقية مجموعات التوليد في محطة حلب (٢-٣-٤) التي بين أن كلف تأهيلها تتجاوز ١٣٠ مليون يورو وهناك الطاقة وبالأخص مادة الغاز قادرة على توليد أكثر من ٥ آلاف ميغا واط وما يمثل جزءاً مهماً من إجمالي احتياجات الكهرباء لأغراض الأنشطة الاقتصادية والاستخدامات المنزلية.

وعلى المستوى التقني بين أن معظم حالات النقص في محولات الكهرباء في الشركات والمحافظات سببها الأعطال التي تنجم عن الحمولات العالية التي تحدث على الشبكة في أوقات توفر الكهرباء مع أن العدد الإجمالي للمحولات المتاحة على الشبكة يفي بالحاجة الحالية على التوازي لجهد الوزارة لتأمين مختلف احتياجات منظومة الكهرباء التي تعرضت للتدمير والتخريب والسرقة خلال السنوات الماضية.

السرقات والتعديات التي مازالت تتعرض لها شبكات الكهرباء وخاصة شبكات التوتر المنخفض وآخرها ما حدث من سرقات قبل أيام في منطقة الدير على حيث تزيد، حسب تصريحات الوزارة أطوال الأمراس التي تمت سرقتها ٣٦ كم في حين تزيد تكلفة تأهيل هذه الشبكات على ٤ مليارات ليرة وهي لا تمثل التعدي الوحيد على التوالي لجهد الوزارة لتأمين مختلف احتياجات منظومة الكهرباء التي تعرضت للتدمير والتخريب والسرقة خلال السنوات الماضية.

مع نهاية العام الجاري وأن تنفيذ هذه المشروعات يسهم في دعم استطاعة محطات توليد الكهرباء (فنياً) وبحال توفر حوامل الطاقة بشكل أفضل كل ذلك يسهم في تحسن واقع الكهرباء، حيث تصرح الوزارة في معظم الفعاليات التي تخص قدرة محطات التوليد على الإنتاج بأن واقع وجهوزية محطات ومجموعات التوليد العاملة أو الجاهزة لتكون في الخدمة بحال توفر حوامل الطاقة وبالأخص مادة الغاز قادرة على توليد أكثر من ٥ آلاف ميغا واط وما يمثل جزءاً مهماً من إجمالي

اقتصاد الخير عند السوريين

حزوري لـ«الوطن»: مبالغ كبيرة كمساعدات وحوالات تنعش الوضع الاقتصادي للأسرة السورية

راتب الموظف أقل من ٣٠٠ ألف ويحتاج إلى ٧٥٠ ألفاً لتأمين وجبات إفطاره

جلنار العلي

يتسابق السوريون إلى القيام بأعمال الخير خلال شهر رمضان الكريم، وذلك لإغاثة بعضهم البعض في ظل الحصار الاقتصادي الخانق والعقوبات المفروضة على الشعب السوري وتأمين احتياجات الفئات الأكثر هشاشة من مؤن وغير ذلك من المواد التي يحتاجونها خلال الشهر الفضيل.

فما حجم المبالغ التي ينفقها السوريون على عمل الخير خلال شهر رمضان، وما عدد الأسر التي تحتاج إلى تلك المساعدات؟ وهل تمكنت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من توفير قاعدة بيانات للفئات التي تحتاج إلى إغاثة لإيصال المساعدات لأصحابها بكل يسر؟ وخاصة بعد حادثة الزلزال والحجر في فترة كورونا التي يفترض أن ينتج عنها قوائم بالأسر الأكثر احتياجاً.

الخبير التنموي ماهر رزق، بيّن في تصريح خاص لـ«الوطن» أن تقدير تلك المبالغ يجب أن يستند إلى معطيات، ولكن هذا يعد غير ممكن في ثقافة السوريين لكونهم يتكتمون على أعمال الخير التي يقومون بها، إلا أن هذه الأعمال تدخل في نطاق المنافسة والمبارزة خلال شهر رمضان، فهناك الكثير من الأشخاص يتعهدون بإفطار عدد معين من الأسر بشكل يومي على سبيل المثال، لافتاً إلى أن الحكومة حاولت خلال العام الحالي أن تتجه إلى المركزية في توزيع السلل الغذائية خلال الشهر الفضيل، مؤكداً أن هذا الأمر يعد سلاحاً ذا حدين فهو من شأنه تنظيم تلك المساعدات للتعرف على قيمتها وحجم الأسر التي يجري إنفاق هذه المبالغ على إغاثتها، ولكن في ذات الوقت حتى لو تم حصر هذه الأرقام فهي لن تكون دقيقة، نظراً لأعمال الخير التي تتم بالخفاء وبعيداً عن الجمعيات.

وفي سياق متصل، أكد رزق أن قسماً كبيراً من السوريين يتلقون الحوالات الداعمة خلال شهر رمضان، وهناك الكثير من التصريحات التي تعطي نسباً عن حجم هذه الحوالات، ولكن لا يمكن التأكد من صحة تلك الأرقام لوجود جزء منها يدخل إلى الأراضي السورية عن طريق الشبكات والأقنية غير الرسمية.

الخبير الاقتصادي الدكتور حسن حزوري، أكد في تصريح لـ«الوطن» وجود مبالغ كبيرة جداً تنفق على عمل الخير خلال شهر رمضان سواء كانت عبر الجمعيات الخيرية أو عبر غرف الصناعة والتجارة والفعاليات الاقتصادية، لافتاً إلى أن هذه المبالغ تزيد خلال هذا الشهر نتيجة للفرائض الدينية المتعلقة بدفع الزكاة وما إلى ذلك، كما أن الحوالات الخارجية تتضاعف أيضاً خلال شهر رمضان وهذا الأمر ظهر تأثيره جلياً في انخفاض سعر الصرف الذي حدث خلال الأسبوع الأول من الشهر، ولاسيما بوجود نسبة كبيرة من السوريين تعتاش على الحوالات.

في سياق متصل، أشار حزوري إلى أن الموظف الذي يتقاضى أجراً لا يزيد على ٣٠٠ ألف ليرة شهرياً يعد بأمس الحاجة للحوالات الداعمة وللمساعدات في الوقت الذي يصل فيه حجم إنفاقه الشهري إلى ٢-٣ ملايين ليرة، إذ حددت وزارة الأوقاف صدقة إفطار الصائم بـ٢٥ ألف ليرة بعد أن كانت خلال العام الماضي بـ١٠ آلاف ليرة، أي إن الموظف يحتاج إلى ٧٥٠ ألف ليرة شهرياً لتأمين وجبة إفطاره (و٣,٧ ملايين إذا كان يعيل أسرة مؤلفة من ٥ أشخاص)، لافتاً إلى أن نسبة السوريين الذين يعيشون دون خط الفقر وصلت إلى نحو ٩٠ بالمئة، ولولا المساعدات الغذائية والعينية لتفاقم سوء الوضع الاقتصادي بشكل أكبر مما هو عليه حالياً.

وحول أوجه عمل الخير خلال شهر رمضان، بين حزوري أنها تقسم إلى قسمين، الأول يتمثل بتقديم سلل غذائية، والثاني بتقديم دعم مادي، لافتاً إلى ازدياد الملاءات المالية للجمعيات الخيرية خلال شهر رمضان، نتيجة زيادة الموارد المالية الواصلة إليها، حيث تقوم بدورها بالبحث عن الأسر الأكثر احتياجاً لتقديم المساعدات لها، ولكن مع انتهاء شهر رمضان تنتهي أغلب هذه المبادرات، في الوقت الذي يفترض أن تستمر بشكل دائم على مدار العام.

معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتوقف بعد انطلاقها بسبب الإجراءات المعقدة

تيناوي لـ«الوطن»: قانون لإعفاء كامل من الضرائب والرسوم بما فيها رسم الرهن لهذه المشاريع في الأيام القليلة القادمة

تورمان العباس

أكد عضو مجلس الشعب زهير تيناوي لـ«الوطن» أن معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا تستمر وتتوقف بعد فترة من إنجازها معيداً تعثرها إلى الإجراءات المعقدة والضمانات الصعبة التي تطلبها المصارف لتمويل المشاريع.

وقال تيناوي: حتى نضمن استمرارية المشاريع وتطورها ونموها ومساهمتها في الدخل القومي وعمليات التنمية يجب أن نوفر لها مستلزمات النجاح وأهمها تبسيط الإجراءات لضمان نجاحها حتى يستطيع ذوو الدخل المحدود تنفيذ مشاريعهم التي تدعم الاقتصاد الوطني والمجتمع لأنها توفر فرص عمل مهمة لشريحة واسعة.

وأشار تيناوي إلى أن مجلس الشعب أقر يوم الخميس الفائت مشروع قانون تقدمت به وزارة المالية يقضي بتعديل المادة ١٦ التي تتعلق بالرسوم والضرائب حيث أصبح بموجب مشروع القانون هناك إعفاء كامل من الضرائب والرسوم بما فيها رسم الرهن لهذه المشاريع وسيصدر على شكل قانون في الأيام القليلة القادمة.

وأوضح تيناوي أن الضرائب كانت إحدى المشاكل التي تواجه هذه المشاريع وأضاف: على سبيل المثال هل من المعقول أن يذهب العائد من المشروع على الضرائب ورسوم الرهن؟

وأكد تيناوي ضرورة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير البيئة المناسبة لها لضمان استمراريتها إضافة إلى تضافر جهود جميع الجهات الحكومية لإنجاح هذه المشاريع.

ولفت تيناوي إلى ضرورة توافر جهة حكومية من البداية لتساعد في تحديد نوع المشروع المراد إقامته ودراسة الجدوى الاقتصادية بشكل دقيق إضافة إلى تحديد الهدف من المشروع وتبسيط الإجراءات من الجهة التي تمنح الموافقة والترخيص، إذ إنه أحياناً قد يخطط صاحب المشروع بشكل غير صحيح لذلك يجب أن يستعين بجهة حكومية لكي تساعده في بلورة فكرة المشروع وضمان نجاحه في المستقبل.

> إبراهيم: في سورية ينظر إليها كأنها مستقلة عن المشروعات الكبيرة لذلك تعاني صعوبات غير قابلة للحل

بدوره قال الدكتور في كلية الاقتصاد غسان إبراهيم لـ«الوطن»: إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يستحيل عليها أن تنمو وتتطور من دون رعاية كاملة من قبل المشروعات الأم الكبيرة، سواء من حيث التأسيس أم الإنتاج أو التسويق، وأضاف: في سورية يتم النظر إلى المشروعات الصغيرة وكأنها مستقلة عن المشروعات الكبيرة لذلك تعاني صعوبات غير قابلة للحل.

وأشار إبراهيم إلى أن الصعوبات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعود في جوهرها إلى الفكرة السائدة عن هذه المشروعات، وبين أن لهذه المشروعات في الدول الصناعية المتقدمة دوراً مهماً وكبيراً حيث تسهم في ما بين ٦٠ بالمئة إلى ٩٠ بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي، وهذا الإسهام يعود إلى أن هذه المشروعات عبارة عن حلقة أو سلسلة من سلاسل الإنتاج في تلك الدول، بمعنى أن إنتاجها مرتبط عضوياً بالطلبات من المشروعات أو الصناعات الكبيرة أي إنها تعمل بعقود المناولة من الباطن أو التعاقد من الباطن وبالتالي المشروعات الصغيرة تابعة بشكل كامل للمشروعات الكبيرة وغير مستقلة عنها وهذا غير متوافر لدينا.

ورأى إبراهيم أن بنية الاقتصاد قوي أو ضعيف، وبنية الصناعة هي مَنْ تحدد موقع ودور وأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

مدير هيئة الاستثمار لـ«الوطن»:

١٢ مشروع نقل جديدة منذ بداية العام وأربعة قيد الدراسة

الوطن

منحت هيئة الاستثمار السورية إجازة استثمار لمشروع «نقل ركاب وأفواج سياحية داخل القطر وخارجه» في محافظة دمشق بكلفة تقديرية تتجاوز (٨,٨٦) مليارات ليرة سورية وطاقة إنتاجية (٢٠) باصاً (بولماناً أو عادياً) و٢٦ مقعداً وما فوق وتوفير (٤٤) فرصة عمل.

وكانت الهيئة قد منحت منذ أيام إجازة استثمار لمشروع «نقل ركاب وأفواج سياحية داخل القطر وخارجه» في محافظة دمشق بكلفة تقديرية تتجاوز (١٩,٤٧) مليار ليرة سورية وطاقة إنتاجية (٢٥) باصاً (بولماناً أو عادياً) و٢٦ مقعداً وما فوق، و(٢٥) شاسية باص بولمان أو عادي ويصنّع الصندوق محلياً أو يستورد ٢٦ مقعداً وما فوق ويقوم بتوفير (٨٤) فرصة عمل.

مدير هيئة الاستثمار السورية مدين دياب كشف في تصريح لـ«الوطن» عن وجود ١٢ إجازة استثمار بقطاع النقل «نقل ركاب وأفواج سياحية داخل القطر وخارجه»، جرت الموافقة عليها منذ بداية العام حتى الآن، وأن الهيئة تدرس حالياً نحو أربعة طلبات أخرى مقدمة في القطاع ذاته في محافظات مختلفة، وسيتم الإعلان عنها قريباً بعد استكمال كل الموافقات والتراخيص المتعلقة بها.

وأوضح مدير الهيئة أن هذا النوع من الاستثمارات لم يكن موجوداً خلال الأعوام السابقة، وإنما هي ثمرة القانون رقم ٢ لعام ٢٠٢٣ الذي أعفى مستوردات وسائط النقل العائدة لمشاريع نقل البضائع والنقل الجماعي للركاب من جميع الرسوم الجمركية والمالية والرسوم الأخرى والإضافات غير الجمركية، وذلك بعد أن تم وضع الآليات التنفيذية والتعليمات الإجرائية لهذا القانون، مؤكداً أن الترخيص لهذه المشاريع يستكمل بوتيرة سريعة، وهذا ما حقق الكثير من الإقبال من المستثمرين.